جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

التقرير النهائي

بشأن انتخابات مجلس **الامة 2024**

بتاريخ 5/4/2024

الملخص التنفيذي:

بهدف التأكد من شفافية ونزاهة انتخابات اعضاء مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع عشر التي جرت يوم الخميس 4 ابريل 2024 م "وهي العشرين في تاريخ الحياة النيابية في الكويت " بعد صدور المرسوم الأميري رقم (16 لسنة 2024) في يوم الخميس الموافق 15 فبراير 2024 م بحل مجلس الأمة وفقا للمادة (107)، و تبعاً له صدر المرسوم رقم (29لسنة 2024) بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة يوم السبت الموافق 2024/3/2 وفقا لنظام الدوائر الخمس والصوت الواحد، والتي ظهرت نتائجها في اليوم التالي لاختيار (50) نائبا يمثلون الامة في الدوائر الانتخابية الخمس والتي تنافس على فيها 200 مرشحاً بينهم 12 امرأة موزعين على الدوائر الانتخابية الخمس في عدد إجمالي هو الأقل منذ انتخابات يوليو 2013.

في هذا الإطار قامت مفوضية الأهلية للديمقراطية التابعة لجمعية الشفافية الكويتية و وفريق البعثة الدولية برصد عمليتي التصويت والفرز بالإضافة الى الاجواء الانتخابية بهدف التأكد من نزاهة الانتخابات وتقييم الممارسة الانتخابية.

علما بأنه قد بلغ عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية (834733) ناخب وناخبة يتوزعون كالتالي:

الدائرة	الدائرة الاولي		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		الدائرة الرابعة		الدائرة الخامسة	
عدد المرشحين	41		39		32		48		40	
عدد الناخبين	104038		95302		143693		220932		270768	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
	50398	53640	46639	48663	68991	74702	106534	114398	133386	137382

هذا وقد قدرت المفوضية نسبة المشاركة بنسبة تقترب من (62%)، وهي نسبة مشاركة مرتفعة مقارنه بانتخابات 2023 التي بلغت (52%) ، علما بأن ادني نسبة مشاركة في مجلس لم يبطل هي في انتخابات 1971 التي بلغت 51,1%، بينما كانت أعلى نسبة مشاركة في انتخابات 1981 بنسبة 89,7% .

و قد قامت جمعية الشفافية الكويتية و الفريق الدولي بزيارة اللجنة القضائية العليا في يوم الانتخاب و جرى الحديث على أهم ملاحظات على اليوم الانتخابي، و قد أجابت اللجنة على كافة تساؤلات وفد الشفافية و الفريق الدولي في فضاء من الحوار الشفاف.

كما رصدت المفوضية جميع الاجراءات الرسمية لإدارة العملية الانتخابية، وكذلك غالبية ما تم طرحه بالفضاء الاعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي وما صرح به المرشحون في اللقاءات التلفزيونية العامة و الخاصة وبالإضافة الى تصريحاتهم الصحفية ، وذلك منذ صدور مرسوم الدعوة للانتخابات و حتى إعلان النتائج النهائية من قبل اللجنة القضائية، وخرجت بمجموعة من الملاحظات التي تم ذكرها تفصيلا في هذا التقرير، وهي ملاحظات لا تخدش في نزاهة عملية التصويت والفرز، حيث إن النهج "الشفاف" الذي اتبعته اللجنة القضائية العليا وكذلك الجهات المعنية في إدارة الانتخابات وسرعة إعلان النتائج يستحق الثناء والشكر.

آملين أن يطلع المعنيون على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية للمساهمة بشكل أكبر في تطوير الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات، متمنين ان يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه وان يمن عليهم بالأمن والاستقرار و موفور الصحة ومزيد من الديمقراطية، ولأعضاء مجلس الأمة الجدد التوفيق والنجاح في مهامهم ومسؤولياتهم لما فيه خدمة الوطن.

المفوضية الأهلية للديمقراطية

تمهيد:

بعد صدر المرسوم الأميري رقم (16 لسنة 2024) في يوم الخميس الموافق 15 فبراير 2024 م بحل مجلس الأمة وفقا للمادة (107)، و تبعاً له صدر المرسوم رقم (29لسنة 2024) بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في يوم السبت الموافق 2024/3/2 وفقا لنظام الدوائر الخمس والصوت الواحد، والتي قرر أن يكون موعد الإقتراع في يوم الخميس الموافق 2024/4/4.

فقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال " المفوضية الأهلية للديمقراطية " التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات اعضاء مجلس الامة 2024 و التأكد من نزاهتها وفقا للقوانين المعمول بها ، و عليه قامت المفوضية بدعوة كافة المواطنين للتطوع ضمن فرق المفوضية من خلال اطلاق رابط للتسجيل المباشر و ذلك بغرض تكوين فرق لمتابعة الانتخابات لكل دائرة انتخابية جريا على عادتها و قد تطوع عدد (147) ضمن الفريق المحلي ، وقد اقامت المفوضية دورة تأهيليه للمتطوعين حيث التحق بها عدد (72) و هم العدد الفعلي للمشاركين ضمن الفريق المحلي يوم الانتخاب بالإضافة الى أعضاء الجمعية العمومية و رؤساء الفرق، ، كما استضافت المفوضية فريقا دوليا مكونا من عدد (8) خبراء يمثلون المعهد الديمقراطي الوطني و منظمة الشفافية الدولية و خبراء إقليميين بغرض المساهمة في تقييم المناخ الديمقراطي في دولة الكويت .

حيث قامت المفوضية بمباشرة الرصد العام لما ينشر من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الصادرة من الجهات المعنية بالعملية الانتخابية و كافة المرشحين و قياسها مع القوانين و الانظمة النافذة وكذلك المعايير الفنية العالمية في هذا المجال بغرض المساهمة في تقييم المناخ الديمقراطي في دولة الكويت.

أعلنت وزارة الاعلام عن اتاحة الفرصة لتسجيل وعرض البرامج الانتخابية للمرشحين لانتخابات مجلس الامة 2024، على شاشة تلفزيون دولة الكويت والبرنامج العام بإذاعة دولة الكويت حيث خصصت لكل مرشح مدة زمنية لا تتجاوز الدقيقتين، كما أتاحت الوزارة خطاً ساخنا للاستفسار او التسجيل او التواصل معهم، و هو ما يتوافق مع المعايير الدولية للأعلام الرسمي.

كمل شيدت الإدارة وزارة الإعلام بالتنسيق مع إدارة شئون الانتخابات قاعة أمام المبنى الكائن بمنطقة الشويخ السكنية (ب) مجهزة بكل الخدمات لتسهيل مهام وسائل الإعلام الرسمية والمحلية لمواكبة العرس الديموقراطي ،و نوهت الوزارة لكافة وسائل الاعلام أنه لن يتم السماح لكافة الوسائل الإعلامية بإجراء استطلاعات الرأي ذات الصلة بالشأن الانتخابي إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من الوزارة.

وفيما يلي أهم الملاحظات حول انتخابات مجلس الأمة:

أولا: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

1) الخطاب الاميري

حث صاحب السمو امير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله في النطق السامي بمناسبة العشر الاواخر من شهر رمضان الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية و حسن الاختيار و التحلي بالمسئولية الوطنية حيث جاء في مضامين خطاب سموه " نتطلع الى مشاركة أبناء وطننا العزيز في الانتخابات ومن يقاطعها فأنه يفرط بحقة الدستوري ولم يؤد امانته الاختيار ولا يحق له بعد ذلك ان يلوم أحدا على تدني المخرجات ولا على سوء الأداء وعدم الإنجاز ".

2)المفوضية المستقلة للانتخابات:

منذ أبطلت المحكمة الدستورية مرسوم قانون رقم 21 لسنة 2012 بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التي تولت الإشراف على الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية، و كذلك بعد ان أصدر مجلس الوزراء مرسوماً بقانون برقم 4 لسنة 2024، يقضي بوقف العمل مؤقتاً ببعض مواد القانون 120 لسنة 2023 بشأن انتخابات مجلس الأمة و الخاصة بالمفوضية العليا للانتخابات، فإن إدارة العملية الانتخابية لازالت على شكلها السابق، من حيث توزعها بين وزارات العدل والداخلية والإعلام والبلدية مما أدى إلى وجود مثالب في إدارة العملية الانتخابية ومنها:

1.عدم وضوح أسباب شطب المرشحين من السباق الانتخابي بالرغم من سرعة البت في تظلماتهم امام القضاء بدرجاته الثلاثة.
2.عدم وجود تنظيم للحملات الانتخابية الإعلامية بالإضافة الى عدم مراقبة للخطاب الانتخابي المخالف لقانون الوحدة الوطنية والمحافظة على النسيج الاجتماعي، و كذلك عدم وضوح معايير السماح لبعض الجهات بإصدار تحليل لنتائج المرشحين الأكثر حظوظاً بالفوز بالمقعد النيابي و التراخيص اللازمة لها.
3.التأخر في اعلان النتائج النهائية التفصيلية بالرغم من الأداء المتميز في اعلان النتائج النهائية.

تجدر الإشارة هنا أن جمعية الشفافية الكويتية حثت البرلمان والحكومة سابقا على ضرورة الانتهاء من إقرار التعديلات اللازمة لبدء فوراً في عمل الهيئة المستقلة للانتخابات والتي كان من شأنها تلافي كل تلك الملاحظات، متمنين ان يتم تبني هذه المبادرة لتطوير العملية الديمقراطية الكويتية.

1)اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات:

جريا على العادة فقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء بتشكيل اللجنة الاستشارية للإشراف على انتخابات أعضاء مجلس الأمة برئاسة المستشار برئاسة المستشار الفاضل صالح الحمادي وعضوية المستشارين الكرام حسين الرمضان وسلطان بوجروة و عادل الدوسري و عبد السلام البعيجان، و قد تم الاستعانة بعدد (759) مستشارا وقاضيا ووكيل نيابة سيشرفون على إدارة عملية الاقتراع في 759 لجنة رئيسية وفرعية وإعلان النتائج النهائية في مختلف الدوائر الخمس.

كما وافق المجلس على تكليف المحامي العام الأول في النيابة العامة المستشار بدر المسعد برئاسة لجنة فحص طلبات المرشحين للانتخابات، للتأكد من توافر شروط الترشح في المتقدمين لها، إلى جانب عضوية بعض الجهات الرسمية في الدولة، منها إدارات التحقيقات والفتوى والأدلة الجنائية والانتخابات في اللجنة.

ومن الجدير بالذكر ان جمعية الشفافية الكويتية قد قامت بزيارة رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار عادل بورسلي و ذلك للتباحث حول السماح لفريق الشفافية بمتابعة الانتخابات البرلمانية و التأكد من سيرها حيث كانت اللجنة القضائية المشرفة على العملية الانتخابية متعاونة مع متطوعي الفريق المحلي و الدولي ، كما قامت جمعية الشفافية الكويتية بزيارتين لأعضاء اللجنة الاستشارية العليا للأشراف على انتخابات "أمة 24" أحدها في يوم الانتخاب و ذلك بهدف الاطلاع على إجراءات اللجنة القضائية و سماع ملاحظاتهم و التباحث معهم حول اهم مشاهدات فريق الشفافية المحلي و البعثة الدولية في فضاء من الحوار الشفاف و الذي يعزز قيم الشراكة من الجهات الرسمية و منظمات المجتمع المدني .

2)آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

منذ إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات والتي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية و كذلك وقف العمل بقانون المفوضية المستقلة للانتخابات ، فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقى تلك البلاغات، فقد لوحظ خلال هذه الانتخابات أن وزارة الداخلية أعلنت عن تخصيص خط ساخن لتلقى البلاغات عن الجرائم الانتخابية إلا انها لم تخصص مراكز في كل دائرة انتخابية لتلقي هذه البلاغات و لم تتعاون مع منظمات المجتمع المدني عملا بقرار مجلس الوزراء، في حين تشيد المفوضية بالدور المتميز لإدارة الإعلام الأمني في استجابتها الفورية لجميع ملاحظات المفوضية.

3)جريمة شراء أصوات:

يعاقب القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على جريمة شراء الأصوات بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وهي من أبشع الجرائم الانتخابية وإذ تثمن جمعية الشفافية الكويتية عبر المفوضية الأهلية للديمقراطية جهود رجال الداخلية بالتصدي للجرائم الانتخابية في هذه الانتخابات إلا انها تدعو لضرورة وجود ضمانات حقيقية تكرس حيادية تلك الإجراءات بحيث تكون معلنه و شفافة و تشاركية مع منظمات المجتمع المدني . وبشكل عام فإن النموذج الحالي لتقسيم الدوائر بشكلها الكبير مع نظام الاقتراع القائم على صوت واحد للناخب يسهل من تفشي جريمة شراء الأصوات، ويزيد العبء على وزارة الداخلية في تعقب هذه الجريمة.

4)استطلاعات الرأي:

من الملاحظ ان تأثير استطلاعات الرأي حول فوز المرشحين المتوقعة في الدوائر الخمس قد تقلص في هذه الانتخابات، وذلك بعد اعلان وزارة الإعلام بفرض هيمنتها القانونية وفق القانون رقم (8) لسنة 2016 بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني وقانون 61 لسنة 2007 بشأن تنظيم الإعلام المرئي والمسموع للحد من هذه الظاهرة التي فقدت جزء من مهنيتها و تحولت إلى عمل تجاري.

5)الخطاب الانتخابي:

بسبب التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية وكذلك النظام الانتخابي المعزز للترشح الفردي الذي ساهم بشكل أو بآخر في ظهور الخطاب الطائفي و القبلي، هذا وقد تميزت هذه الانتخابات بإقامتها في شهر رمضان حيث ساهم ذلك بشكل كبير في تقلص عدد المقرات الانتخابية، و اكتفاء غالبية المرشحين " بالغبقات الرمضانية ".

كما لوحظ هبوط عام في مستوي الطرح الانتخابي في البرامج والرؤى حيث اقتصرت غالبية الندوات الانتخابية على تقديم وعود باهتة بالتغيير وخدمة الصالح العام دون تقديم لاي اليات وأدوات لبرامج وحلول حقيقية يمكن تحقيقها على ارض الواقع ومدى جدواها على المدى القريب والمتوسط وهذا مرده الحقيقي نظام الاقتراع القائم على الصوت الواحد والتقسيم الغير المتكافئ للدوائر الانتخابية.

فأغلب ما قدم من وعود هو استهداف لعواطف الناخبين وميولاتهم المختلفة عبر شعارات لا تستهدف العقول مما يغذي كالعادة استمرار ظاهرة الشعبوية خاصة بين صفوف مرشحي المعارضة.

في ظل الأجواء الرمضانية شهدت الحملات الانتخابية فتوراً واضحاً ، واستعان المرشحين بالتكنولوجيا و التي أبرزت صناعة متميزة للمحتوى الرقمي لمخاطبة المرشحين لجماهيرهم بصورة سهلة وبسيطة والوصول لقناعتهم بفاعلية ، حيث انصب أغلب نشاطهم من خلال التواصل مع ناخبيهم من خلال الرسائل الإعلامية ، كما لوحظ ما قد يسمي بـ "المقرات الافتراضية" وذلك من خلال تركيز عدد من المرشحين على إطلاق حملاتهم الانتخابية من خلال حسابهم الرسمي في "تويتر" و كذلك حسابات بعض المغردين المشاهير واتجه بعضهم لعرض بعض افكاره وتصوراته لعامة الناس من خلال اللقاءات التلفزيونية او من خلال " البودكاست " والذي يُبث في البرنامج الشهير " YouTube ".

6)دور منظمات المجتمع المدني:

لاقت دعوة مجلس الوزراء لعدد من جمعيات النفع العامة بالاطلاع على العملية الانتخابية استحسانا عامة لدى المراقبين مما يعزز مناخ الشفافية و يساهم في نزاهة العملية الانتخابية، كما أن سماح مجلس الوزراء لجمعية الشفافية الكويتية باستضافة فريق دولي كان قرارا حكيما من حيث أبعاده في تطوير منظومة المؤسسات الديمقراطية و المساهمة في تناقل الخبرات بين المنظمات المحلية و الدولية وفقاً للمعايير الدولية مما يمكن ان يقدم تحسينا في ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

و كالعادة لازالت المفوضية تدعو السلطتين التشريعية و التنفيذية الى تعديل في التشريع الكويتي يعطي الحق لمنظمات المجتمع المدني الصلاحية في الرقابة الحقيقية على العملية الانتخابية المبنية على نص قانوني صريح و الذي من شأنه إيجاد بيئة للتقييم المستمر و اصلاح الخلل ان وجد.

ثانيا: ملاحظات عامة على يوم الاقتراع:

المشهد الانتخابي:

بعد التفاعل الكبير مع الخطاب السامي و ما صاحبه من جرعة إيجابية نحو الاصرار على الإصلاح الوطني لنقل الدولة إلى مرحلة جديدة من الانضباط والمرجعية القانونية.

فقد توافد الناخبون والناخبات على مراكز الاقتراع بالساعات الأولى من بدء عملية الاقتراع خصوصا بأن تم تخصيص يوم الخميس 4 ابريل 2024 وهو يوم عمل إلا أن الجهات الرسمية قد اعتبرت هذا اليوم عطلة رسمية لأجراء العملية الانتخابية، ويأمل الشعب الكويتي، ككل مرّة، أن تحقّق هذه الانتخابات استقراراً سياسياً بين الحكومة والبرلمان، وأن تساهم في إنهاء الأزمات المتلاحقة على مدى السنوات الماضية.

و قد ساهم التعديل الذي جاء في مرسوم الضرورة رقم (2024/4) و المتعلق بتحديد ساعات الاقتراع (من الساعة الثانية عشر ظهرا حتي الساعة الثانية عشر مساءً) في زيادة نسبة المشاركة بشكل عام .

تمثيل ضعيف للمرأة

وجاءت مشاركة المرأة في هذه الانتخابات ضعيفة، حيث خاضت 14 امراه في الدوائر الخمس تحدي الحفاظ على التمثيل النسائي تحت قبة البرلمان، 8 منهن مرشحات عن الدائرة الثالثة، و 2 في الدائرة الثانية ومرشحة في الدائرة الأولى وأخرى بالخامسة، علما أن عدد الناخبات يفوق عدد الناخبين الرجال في الجداول الانتخابية، إذ يبلغ عدد الإناث 428785ناخبة 51.3% فيما يبلغ عدد الناخبين الذكور 405948ناخباً، بنسبة 48.7%.

ملاحظات بعثة المراقبة الدولية:

كانت أبرز ملاحظات البعثة الدولية المرافقة لفريق جمعية الشفافية الكويتية على العملية الانتخابية كالتالي:

1-تعاون كافة اللجان في مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها والسماح للمراقبين بدخول اللجان ومتابعة العملية الانتخابية فيها.

2-جاهزية كافة مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها لاستقبال الناخبين والناخبات ذوي الإعاقة و كبار السن، حيث لوحظ تجهيز تلك المراكز بكافة الإمكانيات المطلوبة لتسهيل وصول هذه الفئات.

3-اكتظاظ بعض اللجان الفرعية وخاصةً في الدائرتين الرابعة والخامسة بعدد من يحق لهم التصويت حيث كان المتوسط ما بين 900 الى 1300 ناخب لكل لجنة في حين ان المعايير الدولية توصي بعدم تجاوز اللجنة الواحدة عدد 800 ناخب من أجل تسهيل التصويت لجميع الناخبين ضمن المهلة الزمنية المحددة للانتخاب وكذلك تسهيل عمل اللجنة القضائية المشرفة على عملية الاقتراع.

4-عدم وضوح معيار الصمت الانتخابي بالقانون الانتخابي بالكويت حيت لوحظ تواصل الحملة الانتخابية لبعض المرشحين في يوم الاقتراع و هو ما من شأنه ان يتعارض مع مبدأ حرية الناخب في اختيار من يمثله بحيادية و بدون ضغوط.
5-عدم بيان معيار التعامل مع " الناخب الأمي " والاكتفاء بالتعامل مع مثل هذه الحالات لرئيس اللجنة مما قد يمس بسرية التصويت و يفتح باب الاجتهاد دون ضوابط، و الجدير بالذكر ان الممارسات الفضلى توصي الإدارات الانتخابية بالقيام بمجهودات تسهل عملية التصويت للناخب الأمي و تحافظ على سريه اقتراعه من خلال استخدام صور و رموز وألوان.
6-كما تجدر الإشارة إلى أهمية وجود تعليمات موحدة لتحديد شكل عملية فرز الأصوات داخل اللجان كي لا يبقى باب الاجتهاد مفتوحاً.

ثالثا – دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية، وعلى رأسها وزارة الداخلية بالإضافة إلى وزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل ووزارة التربية وغيرها، نود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

1)وزارة الداخلية:

وبصفتها المعني الأول عن هذه الانتخابات تحديدا، بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دورا متميزا في تنظيم الانتخابات منذ بداية الاقتراع و حتى انتهاء عمليات الفرز و اعلان النتائج، و بالرغم من التواجد الكثيف لمنتسبي وزارة الداخلية الا انه لوحظ تواجد بعض مندوبي المرشحين في ساحات مراكز الاقتراع وتقديم المشروبات والمأكولات مع وضع صورة المرشح على الطاولات كنوع من الدعاية الانتخابية بعد الإفطار دون ان يتم ازالتها.

2)بلدية الكويت

لوحظ عدم تواجد ممثل لبلدية الكويت في إدارة الانتخابات لدى تسجيل المرشحين، مما صعب على المرشحين الانتهاء من الإجراءات الانتخابية الخاصة بتصاريح المقرات الانتخابية و الاعلانات، علما بأن البلدية أطلقت خدماتها عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية (سهل) وذلك لتحقيق هدف الدولة للتحول الرقمي بتقديم الخدمات.

3)وزارة الاعلام:

باشرت وزارة الإعلام من خلال القنوات الرسمية وكذلك حساباتها في شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الأخبار اليومية الخاصة بانتخابات مجلس الأمة ، ومن الواضح أن هناك خطة لاستخلاص السياسات من الخطاب السامي الذي ألقاه سمو امير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله وتحويلها إلى سياسات عامة على أرض الواقع من خلال البرامج التلفزيونية والبرامج السياسية والمطبوعات والنشر والفواصل بين البرامج ، وتشكيل فرق خاصة برصد المخالفات المتعلقة بوزارة الإعلام وخاصة مخالفات يوم الصمت الانتخابي ، وقد دعت الوزارة كافة المرشحين إلى المبادرة في تسجيل برنامجهم الانتخابي لدى الوزارة وذلك لبثها على الشاشة ، ونثمن دعوة الوزارة حيث أنها تتوافق مع المعايير الدولية لدور الإعلام الرسمي وتحقق معايير الحيادية والشفافية، وقد قامت الوزارة بمحاولات إيقاف برامج التحليلات الانتخابية التصنيفية المؤثرة على رأي الناخب دون وجود آلية واضحة للاستطلاع.

التوصيات:

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموما، وإدارة العملية الانتخابية خصوصا مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة، ومنها:

1)المبادرة الى سرعة اقرار التعديلات على قانون "المفوضية العامة للانتخابات" والتي تختص في الإدارة التنفيذية للانتخابات، ومراقبة وضبط الإنفاق الانتخابي، والدعاية الإعلام الانتخابيين، التصويت للمقيمين خارج الكويت، عمليات الفرز، مشاركة المجتمع، استطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية.

2)مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

3)العمل على وضع قانون يضمن حق منظمات المجتمع المدني في رقابة المسار الانتخابي كحق مدني حسب المواثيق والمعاهدات و المعايير الدولية و إضفاء مزيد من الحيادية و الشفافية لإدارة العملية الانتخابية.

4)العمل على إصدار "قانون الجماعات السياسية" الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بدلا من السرية المحاطة بأعمالها حاليا، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفها، وفقا للدستور.

5)تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 120 لسنة 2023، على أن يشمل:
-تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.

-توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.

-تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.

-تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

انتهى